خلال احتفال معهد الأبحاث بنتائج المرحلة الأولى من مشروع إدارة الطلب على الطاقة في المدارس

المليفي: الانتقال لعصر الطاقة المتجددة أصبح من ضرورات التنمية المعاصرة

الوزير المليفي متحدثا

الحضور أثناء السلام الوطني (تصوير: محمود عبيد)

د. ناجي المطيري

المشروع يطبق حاليا في منطقة مبارك الكبير التعليمية ويعتمد على نظام مركزي يشمل 90 مدرسة

العمل يحمل بعدا توعويا لوقوعه في قلب العملية التعليمية واتصاله مباشرة مع فئة الأطفال والناشئة

المطيري: المشروع ريادي لأنه الأول في البلاد وله بعد تنموي في الجانبين الاقتصادي والبيئي

نجحنا في تصميم وتركيب خلايا كهروضوئية لتوليد طاقة 341 ميغاوات/ ساعة في السنة بمدرستين

وزارة التربية مهتمة بالاستناد إلى البحث العلمي في خططها التطويرية والتنموية

كتب فارس العبدان

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي أحمد المليفي ان نتائج المرحلة الأولى من مشروع «تطبيق نظام إدارة الطلب على الطاقة والخلايا الكهرضوئية للمدارس في الكويت» والذي ينفذ بالتعاون بين وزارة التربية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية تعتبر من مصادر الاعتزاز، معبرا عن فرحته بأن يأتي لقاؤنا هذا متزامنا مع احتفالات الكويت بأعيادها الوطنية وهي مناسبة لأن أرفع باسمكم جميعا خالص التهاني والتبريكات لمقام صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين وإلى الشعب الكويتي الأصيل متمنيا لبلدنا العزيز كل التقدم والرفاه ولمسيرتنا العلمية والتربوية كل التوفيق والسداد.

جاء ذلك خلال احتفال معهد الكويت للأبحاث العلمية أمس، باستعراض نتائج المرحلة الاولى من المشروع الذي يأتي برعاية وزير التربية وزير التعليم العالي ورئيس مجلس امناء المعهد احمد المليفي.

واوضح المليفي ان المشروع يهدف إلى خفض الحمل الكهربائي والاستهلاك بمدارس منطقة مبارك الكبير التعليمية في أوقات الذروة، من خلال تطبيق نظاما مركزيا لإدارة الطلب على الطاقة لعدد تسعون مدرسة، والذي يتضمن أيضا تركيب خلايا كهروضوئية لإنتاج الطاقة على سطح مدرستين في منطقة العدان.

واضاف: يأتي هذا المشروع في إطار اهتمام وزارة التربية بالاستناد إلى البحث العلمي في خططها التطويرية والتنموية، وهي تحرص في ذلك على التعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية باعتباره مؤسسة وطنية تمتلك الإلمام الواسع بالواقع المحلي ومشكلات التنمية في البلاد، وقد سبق لوزارة التربية أن تعاونت مع المعهد في إنجاز عدد من المشاريع؛ أذكر منها مشروع الأطلس الوطني للمرافق والخدمات التعليمية الذي يهدف إلى دعم اتخاذ القرار في وزارة التربية، وهو يوثق البنية التعليمية في دولة الكويت بأسلوب علمي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية وصور الأقمار الصناعية والتكنولوجيات المرتبطة بها، وسوف تعمل الوزارة والمعهد مستقبلا على ربط الأطلس التعليمي بنظامي إدارة الطلب وإنتاج الطاقة، كما أن الوزارة وقعت مؤخرا عقدا مع المعهد لتنفيذ دراسة بحثية لتقييم جودة الهواء في مواقع إنشاء مدارس جديدة في ضاحية علي صباح السالم السكنية.

وقال: إذا كان الإنتقال إلى عصر الطاقة المتجددة أصبح ضرورة من ضرورات التنمية المعاصرة وشرطا من شروط استدامة هذه التنمية فإن تحقيق خطط هذا التحول يتطلب مشاركة مجتمعية واسعة وأن يكون لدى جميع فئات المجتمع اقتناع تام بأن استخدام مصادر الطاقة المتجددة لم يعد من قبيل الرفاهية المجتمعية بقدر ما هو ضرورة حضارية ورهان للمستقبل».

واشار الى ان الاقتناع المجتمعي بضرورة الانتقال إلى عصر الطاقة المتجددة يحتاج إلى جهود استثنائية من قبل كافة المؤسسات الوطنية التي يتعين عليها التوسع في استخدام مصادر طاقة متجددة في مرافقها، كما يحتاج إلى جهود توعوية أكثر فاعلية تشمل مختلف الفئات والشرائح.

وزاد ان هذين المحورين نجدهما مجتمعين في المشروع الذي تنجزه وزارة التربية بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية فهو من جانب يشكل مساهمة من وزارة التربية في خطط دولة الكويت الهادفة إلى تأمين 15 في المائة من الطلب على الطاقة بحلول العام 2030 حسب ما تفضل وأعلن عنه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد «حفظه الله ورعاه» في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن عشر للتغير المناخي».

واوضح ان المشروع يحمل بعدا توعويا لأنه يقع في قلب العملية التعليمية ويتصل مباشرة بفئة الأطفال والناشئة ذخيرة المستقبل، فلا يخفى عليكم بأن مثل هذه المبادرات تجعل النشء جزءاً من منظومة العمل المجتمعي الساعي إلى التحول إلى عصر الطاقة المتجددة، ولعل تعميم مثل هذه المبادرة على كافة مدارس الوزارة من شأنه أن يوجد جيلاً كاملاً لديه وعيٌ تام بأهمية الطاقة المتجددة ومصادرها كبديل آمن ونظيف للطاقة، ولديه القدرة على استخدام هذه المصادر الحيوية في حياته اليومية، وأن تنشئتهم على إدراك أهمية مصادر الطاقة المتجدّدة يمثل ضمانة بأن دولة الكويت سوف تتحول في المستقبل القريب إلى دولة ومجتمع صديق للبيئة يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة.

واكد ان هذا المشروع يتوافق مع توجهات الدولة للحد من الهدر وترشيد استخدام الطاقة في المباني ويحقق جانب تنموي لعمل وزارة التربية.

من جهته، قال مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور ناجي المطيري «أود أن أثني على اهتمام وزير التربية والتعليم العالي احمد المليفي بتطبيق نتائج البحث العلمي في قطاع التربية، والشكر موصول إلى قيادات الوزارة وإدارة مدرستي «سودة بنت زمعة الابتدائية» ومدرسة «أزدة بنت الحارث بنات» لما قدموه من مساندة ودعم لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

واضاف: ولعل من مبعث اعتزازنا جميعا هو أن هذا المشروع يُعتبر مشروعا رياديا ذلك لأنه الأول من نوعه في دولة الكويت وفي المنطقة بشكل عام ومن المتوقع أن تتبنىّ عدد من مؤسسات الدولة تطبيقه لما يتمتع به من مُميزات وما يُقدمه من فوائد».

واكد ان مشروعات الطاقة المتجددة تتصدر استراتيجيات الدول المتقدمة والنامية على السواء ووفقاً لتقديرات بعض المحللين فإن الإنفاق على مشروعات الطاقة المتجددة في الدول العربية حتى العام 2030 سوف يزيد عن 200 مليار دولار، فيما يقدر مجلس الطاقة العالمي حاجة منطقة الشرق الأوسط إلى حوالي 100 غيغاواط من الطاقة الكهربائية الإضافية خلال السنوات العشر القادمة لتلبية الطلب المتنامي عليها بينما ذكر تقرير فينتشرز حاجة منطقة الشرق الأوسط لمشاريع تتعلق بالكهرباء والمياه تقدر بحوالي 081 مليار دولار.

وزاد «وسعيا منه لمواجهة تحديات التنمية والتطور فقد شَرع معهد الكويت للأبحاث العلمية في تنفيذ عدد من مشاريع الطاقة المتجددة؛ فنجح في بناء وتشغيل خمس محطات رصد لمصادر الطاقة المتجددة في كل من: الشقايا، و كبد، والوفرة، والعبدلي، والصبية، كما قام المعهد بافتتاح المختبر الوطني لتقييم أداء الألواح الكهروضوئية بسعة 102 كيلووات وهو الأول من نوعه في المنطقة، وسبق ذلك افتتاح محطة تجريبية للطاقة المتجددة تخزن 16 كيلووات من الطاقة الكهرضوئية وطاقة الرياح، وتُلبي هذه المحطة مُتطلبات شركات الاتصالات في المناطق النائية والبعيدة عن شبكة الربط الكهربائية».

واوضح ان المعهد يعمل على مشروعه الأهم في هذا المجال وهو مُجمع الشقايا للطاقات المتجددة، والذي صُمِمَ ليكون بمثابة أول محطة في العالم تَضم تقنيات متنوعة تُتيح الحصول على أقصى كفاءة مُمكنة في إنتاج الكهرباء لكل متر مربع، وسوف يَتمكن المجمع عند اكتمال إنشاؤه من تزويد مائة وخمسين ألف وحدة سكنية بالتيار الكهربائي على مدار العام، وسيحقق عوائد اقتصادية كبيرة نتيجة توفير استهلاك إثنى عشر مليون برميل نفط مُكافيء سنوياً وتوفير عشرة آلاف فرصة عمل أثناء تنفيذ المشروع وألف ومئتان فرصة عمل أثناء التشغيل والصيانة، كما أن لهذا المجمع مردودا بيئيا يتمثل في الحد من إنبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 196 ألف طن سنوياً في المرحلة الأولى وصولا إلى ما يقارب 5 ملايين طن بعد انتهاء المرحلة الثالثة والأخيرة.

وقال «لقد حرص معهد الكويت للأبحاث العلمية على وضع نتائج أبحاثه العلمية في مجال الطاقة المتجددة لخدمة القطاعات الوطنية ومن بينها وزارة التربية التي بَادرت بإنجاز المشروع الذي نستعرض نتائجه اليوم وهو يتميز ببُعده التنموي في الجانبين الاقتصادي والبيئي ويعد ذلك إسهامًا طيبا من الوزارة في خطط التنمية للدولة.

واعلن عن نجاح فريق عمل المشروع في تصميم وتركيب خلايا كهروضوئية لتوليد الطاقة وهي تشغل مساحة تصل إلى حوالي 202 متر مربع في مدرسة «سودة بنت زمعة» وحوالي 068 متر مربع في مدرسة «أزدة بنت الحارث» لتنتج من خلالها 77 ميغاوات ساعة في السنة بالنسبة للمدرسة الأولى و 264 ميغاوات ساعة في السنة بالنسبة للمدرسة الثانية.. وسوف نتعرف على ذلك من خلال جولة ميدانية إلى موقع المشروع في المدرسة التي تجتمع اليوم في رحابها.

يرافقه أعضاء اللجنة التعليمية للإطلاع على سير العمل

وزير التربية يتفقد المدينة الجامعية غداً

يقوم وزير التربية والتعليم العالي أحمد عبدالمحسن المليفي بزيارة تفقديه إلى موقع مشروع مدينة صباح السالم الجامعية – جامعة الكويت مع أعضاء اللجنة التعليمية بمجلس الأمة بحضور مدير جامعة الكويت أ.د. عبداللطيف البدر ونواب مدير الجامعة، للاطلاع على سير عجلة العمل في المشروع، وذلك يوم الأربعاء الموافق 19 فبراير الجاري في تمام الساعة12 ظهرا.

بعد فرز 791 مشاركة من أصل 2017. «جائزة سالم العلي»تعلن انطلاق عملية تقييم المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية المتنافسة.

المليفي مفتتحا الحفل

.. وفي جولة على الخلايا الكهروضوئية

وزير التربية يكرم المشاركين في المشروع

العسعوسي: الجائزة تستمر بنسق تصاعدي فيما يتعلق بأعداد المشاركين في مسابقاتها المختلفة من عام لآخر

أعلن مجلس أمناء جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية انطلاق عملية تقييم المواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية المتنافسة على الجائزة المعلوماتية في دورتها الـ13 والبالغ عددها 2017 من مختلف الدول العربية والاجنبية وتدخل عملية التقييم بعد الفرز 791 مشاركة ما بين موقع وتطبيق.

وقال عضو مجلس الامناء وعضو اللجنة المنظمة العليا صالح العسعوسي في تصريح صحافي أمس ان حجم المشاركات هذا العام وصل الى نسب قياسية اذ بلغ عدد المواقع الالكترونية 1663 موقعا الكترونيا وعدد التطبيقات الذكية 354 تطبيقا مبينا ان الجائزة تستمر في نسق تصاعدي فيما يتعلق باعداد المشاركين في مسابقاتها المختلفة من عام لاخر.

واضاف العسعوسي أن 10 مشاركين من «المواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية» سيفوزون بالجائزة المعلوماتية بواقع خمسة فائزين لكل منهما مشيرا الى ان الجائزة شهدت خلال دورتها الحالية مشاركات فاقت المحيط الاقليمي العربي اذ شاركت 21 دولة عربية وتسع اوروبية وست اسيوية وثلاث افريقية وثلاث من امريكا الجنوبية وتسجيلات من الولايات المتحدة الاميركية وكندا واستراليا.

من جانبه قال منسق لجنة التحكيم الدكتور عبدالله شهاب ان اللجنة تبدأ بدراسة الشروط المعتمدة ومعايير التقييم الخاصة بالمواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية التي طورتها الجائزة في هذا العام لمواكبة التطورات المعاصرة في عالم المواقع والتطبيقات الذكية والمقاييس العالمية.

صالح العسعوسي

واضاف شهاب ان اللجنة تقوم بعد ذلك بتقييم المشاركات المتنافسة على الجائزة المعلوماتية «المواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية» وفق المعايير المعتمدة واوزانها لافتا الى ان عملية التقييم تمر بأربع مراحل وهي التأهيل والتصفية والتقدير والتدقيق.

وذكر ان اللجنة تفرز المشاركات اولا وتتأكد من استكمال البيانات ومن فعالية الموقع واستبعاد التي لا ترقى للمنافسة على الجائزة ومن ثم تبدأ عملية تصفية المشاركات المؤهلة عن طريق تطبيق الشروط العامة للجائزة واختيار افضل المشاركات من المواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية وفقا للمعايير العامة للتقييم.

وبين انه في مرحلة التقييم تطبق اللجنة المعايير المعتمدة على المشاركات التي تمت تصفيتها من خلال رصد الدرجات وفقا للاوزان المعتمدة لكل معيار ثم مراجعة نتائج التقييم واعتمادها مبينا انها في مرحلة التدقيق تقوم بإجراء مقابلات شخصية هاتفية او عبر سكايب او مباشرة مع جميع المرشحين للفوز للتحقق من صحة النتائج التي توصلت اليها.

وذكر شهاب انه في اخر مرحلة يختار مجلس امناء الجائزة افضل خمسة مواقع مرشحة لنيل جائزة المواقع الالكترونية وافضل خمسة تطبيقات ذكية لنيل جائزة التطبيقات الذكية واعتماد فوزها.

«الأبحاث» و«الاقتصادية» تنظمان ندوة عن التقديرات السكانية المستقبلية في الكويت

نظمت لجنة التواصل والشراكة مع المجتمع في معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية ندوة بعنوان «تقديرات مستقبل سكان الكويت» القاها مدير برنامج تنمية القطاع الخاص في المعهد الدكتور محمد الرمضان.

وتناولت الندوة مخرجات الابحاث التي قام بها المعهد والمتعلقة بالتقديرات السكانية في الكويت ووجوب التخطيط لهذا الموضوع خصوصا ان الكويت ستشهد معدلات نمو عالية وبتركيبات متنوعة حتى عام 2050. وقال الدكتور الرمضان في الندوة ان الكثافة السكانية عالية ككل في الكويت مؤكدا ضرورة التحكم بالنمو السكاني وموارد البلاد لتقليل الضغط على الموارد وعدم تعريض نصيب الفرد الى تاثير جراء ذلك.

ورأى أن هناك «اختلالات واضحة في التركيبة العمرية حيث أن صغار السن يشكلون نسبة عالية في المجتمع الكويتي» مشيرا في هذا السياق الى تحديات جديدة ستفرضها زيادة عدد السكان.

وأضاف أن من هم في سن يتراوح حول 24 عاما سيشكلون ضغطا كبيرا على فرص العمل والخدمات الاسكانية التعليمية الصحية وستستهلك الموارد المتاحة ما يوجب وضع حل لذلك يتلخص في وضع سياسة سكانية متزنة تعالج مصادر النمو الطبيعي في الكويت. من جانبه قال المدير العام لمعهد الابحاث الدكتور ناجي المطيري لوكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش الندوة ان الدراسة التي قدمها المحاضر تبين أن هناك مشكلة تعانيها الكويت حاليا تتمثل بالتركيبة السكانية الحالية والمستقبلية «وهي معلومات مهمة لمن يريد التخطيط للمستقبل سواء للخدمات الصحية او التعليمية او الطرق او الاسكان وجميعها تعتمد على نسبة النمو».